

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2023-83208

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (Z-83208-2021)

في الدعوى المقامة

المستأنف / المستأنف ضده

من / المكلف

سجل تجاري (...)، رقم مميز (...)

المستأنف / المستأنف ضده

ضد/هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الخميس 2023/06/15م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل المُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) وتاريخ 1444/02/26هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كلٍّ من:

رئيساً

الدكتور/ ...

عضواً

الدكتور/ ...

عضواً

الأستاذ/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ 2021/11/21م، من / شركة ... وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام ذي الرقم (IZD-2021-1326) الصادر في الدعوى (Z-13109-2020) المتعلّق بالربط الضريبي للأعوام من 2004م وحتى 2011م، في الدعوى المقامة من المستأنف في مواجهة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والذي قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

1-عدم القبول الشكلي فيما يتعلق بعامي 2010م، و2011م.

2-إلغاء قرار المدعى عليها فيما يتعلق بكافة البنود محل الدعوى للأعوام من 2004م إلى 2009م.

وحيث لم يلقَ هذا القرار قبولا لدى الطرفين، تقدم كلاً منهما بلائحة استئناف تضمنت ما ملخصه الآتي: ففيما يتعلق باستئناف المكلف على قرار دائرة الفصل، فيكمن استئنافه فيما يخصّ بند (الربط الضريبي لعامي 2010م و 2011م) فيدعي المكلف بأن بتقديمه للاعتراض خلال المدة النظامية. كما لم يلقى القرار قبولا لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، فتقدمت باستئنافها على القرار المعترض عليه بموجب لائحة استئنافية تضمنت ما ملخصه الآتي:

ففيما يتعلق باستئناف الهيئة على قرار دائرة الفصل، فيكمن استئنافها فيما يخصّ (ببند انتهاء حق الهيئة بتعديل الإقرارات للأعوام من 2004م إلى 2009م) فتوضّح الهيئة بأنها حيث أن الخلاف هو خلاف أساسي في تطبيق اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة حيث أن المكلف لم يقدم إقراراته بشكل صحيح

وضمنها بيانات غير صحيحة، وفيما يخص بند (قروض قصيرة الأجل للعام 2004م وبند الحسابات المتحركة في السحب المكشوف للأعوام من 2004م الى 2006م وعامي 2008م و2009م وبند دائنون متنوعون للأعوام من 2004م الى 2006م وعام 2009م وبند الأرباح المرحلة للعام 2005م وبند استبعاد حساب الشهرة من الوعاء للعام 2009م). تؤكد الهيئة على صحة إجراءاتها وما جاء فيه من دفعات وتطلب الهيئة قبول استئنافها وإعادة البنود لدائرة الفصل 2009م ومنع لمناقشة وجهة نظرها وفق المذكرة الجوابية وتأييد إجراءاتها.

وفي يوم الخميس بتاريخ: 2023/06/15م، عقدت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل جلساتها بدخول أعضائها المدونة أسمائهم في المدخر، وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم: (2) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (26040) وتاريخ: 04/ 21/ 1441هـ؛ وبعد الاطلاع على طلبي الاستئناف، وعلى المذكرات المقدمة، وما احتواه ملف القضية من أوراق ومستندات، وبعد المداولة، وحيث إن الدعوى مهيأة للفصل فيها بحالتها الراهنة، فإن الدائرة تقرر قفل باب المرافعة وحجز القضية للفصل فيها.

أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات القضية ولائحة الاستئناف المقدمة من المكلف ومن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، تبين للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلبا الاستئناف مقبولين شكلاً، حيث قدما من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجراءاتهما.

وفي الموضوع، وحيث إنه بخصوص استئناف المكلف بشأن بند (التقادم لعامي 2010م و2011م) وحيث يكمن استئناف المكلف في الاعتراض على ما قرره دائرة الفصل الربط الضريبي لعامي 2010م و 2011م تجاه هذا البند؛ وبما أن الثابت أنه تم التبليغ بالربط الزكوي بتاريخ 28/03/1439هـ وتقديم باعتراضه على الخطاب بتاريخ 27/05/1439هـ أي خلال المدة النظامية المحددة بستين يوماً، ولما كان خطاب التبليغ تضمن الأعوام 2010م و2011م وبما أن الهيئة أقرت بصحة اعتراض المكلف بتاريخ 27/05/1439هـ على خطابها المؤرخ في 28/03/1439هـ وحيث أن خطاب الهيئة يشتمل على الأعوام 2010م و2011م، مما يعني عدم صحة قرار اللجنة بشأن فوات المدة النظامية للاعتراض لعامي 2010م و2011م نظراً لقيام المكلف بالاعتراض عليها أمام الهيئة خلال المدة النظامية، مما ترى معه الدائرة قبول استئناف المكلف وإلغاء قرار دائرة الفصل وإلغاء ربط الهيئة فيما يتعلق ببند (التقادم لعامي 2010م و2011م).

وحيث إنه بخصوص استئناف الهيئة بشأن بند (التقادم من عام 2004م إلى 2009م) وحيث يكمن استئناف المكلف في الاعتراض على ما قرره دائرة الفصل تجاه هذا البند؛ إذ تدعي الهيئة أن الدائرة في قرارها المستأنف عليه لم تناقش ربط الهيئة الزكوي للأعوام من 2004م الى 2009م موضوعاً، ولم

تناقش ما إذا كان مبنياً على أسباب مشروعة كوجود معلومات غير صحيحة فأقرارات المكلف تسوغ للهيئة إعادة الربط وتعديل إقرارات المكلف بعد مضي خمس سنوات من عدمه وتؤكد الهيئة على صحة إجراءاتها وما جاء فيه من دفعات وتطلب الهيئة قبول استئنافها وإعادة البنود لدائرة الفصل، وحيث نصت المادة (70) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1435/01/22هـ على أنه: "للخصوم أن يطلبوا من المحكمة في أي حال تكون عليها الدعوى تدوين ما اتفقوا عليه من إقرار أو صلح أو غير ذلك في محضر الدعوى، وعلى المحكمة إصدار حكم بذلك"، كما نصت الفقرة (1) من المادة (70) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية الصادرة بقرار وزير العدل رقم (39933) وتاريخ 1435/05/19هـ على أنه: "إذا حصل الاتفاق قبل ضبط الدعوى فيلزم رصد مضمون الدعوى والإجابة قبل تدوين الاتفاق، مع مراعاة أن يكون أصل الدعوى من اختصاص الدائرة، ولو كان مضمون الاتفاق من اختصاص محكمة أو دائرة أخرى، بشرط أن يكون محل الدعوى أو بعضه من بين المتفق عليه"، وبناءً على ما تقدم، ثبت للدائرة انتهاء الخلاف فيما يخص استئناف الهيئة فيما يتعلق ببند (التقادم للأعوام 2004م حتى 2009م) بناءً على لائحة استئناف إلحاقية، حيث تبين موافقة الهيئة على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، الأمر الذي يتعين معه لدى الدائرة صرف النظر عن الاستئناف تجاه البند أعلاه لثبوت انتهاء الخلاف.

وبناءً على ما تقدم وباستصحاب ما ذكر من أسباب قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

منطوق القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً من المكلف / شركة ...، سجل تجاري (...)، رقم مميز (...) والاستئناف المقدم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام ذي الرقم (IZD-2021-1326) الصادر في الدعوى (Z-13109-2020) المتعلق بالربط الضريبي للأعوام من 2004م وحتى 2011م.

ثانياً: وفي الموضوع:

- 1- إثبات تنازل الهيئة عن حقها في طلب الاستئناف فيما يتعلق ببند (التقادم من عام 2004م إلى 2009م).
- 2- قبول استئناف المكلف وإلغاء قرار دائرة الفصل وإلغاء ربط الهيئة فيما يتعلق ببند (التقادم لعامي 2010م و2011م).

اللجنة الإستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

ويعتبر هذا القرار نهائياً وفقاً لأحكام المادة السابعة والأربعون والثامنة والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

عضو
الدكتور/ ...

عضو
الأستاذ/ ...

رئيس الدائرة
الدكتور/ ...

